

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1554

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس، 4 شباط/فبراير 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا

/الرئيس: السيد مارك بيكستين دي بويتسويرف..... (بلجيكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1554 لمؤتمر نزع السلاح. وأود أولاً أن أعطي الكلمة للمندوبين الذين يرغبون في التحدث بشأن مسائل لا تتعلق بمشروع حزمة المقترحات. وأول متحدث تتضمنه قائمتي هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية، السيد وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل ملاحظاتي اليوم بالإشارة إلى مسألة كانت موضوع نقاش واسع في هذه الهيئة على مدار العام الماضي. وأنا متأكد من أنكم شهدتم جميعاً أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي استكملا البارحة الإجراءات القانونية اللازمة لتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (معاهدة ستارت الجديدة) لمدة خمس سنوات. واتفاق التمديد هذا أصبح الآن ساري المفعول. وتعتقد الولايات المتحدة أن معاهدة ستارت الجديدة تخدم بوضوح مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، وحلفائنا، والمجتمع العالمي. ويتيح نظام التحقق التابع للمعاهدة لكل من الولايات المتحدة وروسيا مراقبة مدى امتثال كل منهما للمعاهدة، مما يعطينا الثقة بأن تبقى قواتنا ضمن الحدود التي تضبطها المعاهدة، ويبيّن لنا بوضوح ما كان سيضيع من القوات والعمليات النووية الاستراتيجية لكل من البلدين لولا هذا التمديد. والولايات المتحدة تمتثل لالتزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وقد قدرنا باستمرار أن روسيا تمتثل أيضاً لالتزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة منذ دخولها حيز النفاذ في عام 2011. ونحن نتطلع إلى مواصلة السير على نفس الدرب.

والواقع أن آلية التحقق في إطار معاهدة ستارت الجديدة هي نوع النظام الذي رُوّج له أنا وآخرون في هذه الهيئة باعتباره ضرورياً للغاية لأي جهد فعال لنزع السلاح. وبصفتي مفوض الولايات المتحدة لهيئة تنفيذ المعاهدة، وهي اللجنة الاستشارية الثنائية، أعرف جيداً مدى أهمية التحقق بالنسبة لشرعية هذه المعاهدة وفعاليتها. فالأمر يتطلب جهداً مستمراً من حيث الالتزام والرقابة والشفافية في التواصل، بغض النظر عما قد يحدث أيضاً في سياق العلاقة بين البلدين أو في العالم ككل. وأنا أشجع هذه الهيئة على أن تأخذ على محمل الجد الدروس التي تعلمناها من خلال تنفيذ المعاهدة ونحن ننظر في مسائل التحقق والامتثال.

ويعتبر الرئيس بايدن أن استمرار المعاهدة هو نقطة البداية، وليس النهاية، لمشاركتنا في حل القضايا الاستراتيجية، بما في ذلك في هذه الهيئة. ففي حين أن هذا التمديد لمدة خمس سنوات يمنحنا مهلة من الراحة، فإن هذا ليس وقت الرضا عن النفس. وحتى مع استمرار معاهدة ستارت الجديدة، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى متابعة أشكال جديدة لتحديد الأسلحة تغطي طائفة أوسع من الأسلحة، وتشمل في نهاية المطاف عدداً أكبر من البلدان. ولذلك، سوف تتعاون الولايات المتحدة مع روسيا في مناقشات الاستقرار الاستراتيجي التي تستكشف مجموعة من أنظمة تحديد الأسلحة، بما في ذلك تقييد جميع الأسلحة النووية الروسية والأمريكية، وغيرها من قضايا الاستقرار الاستراتيجي الناشئة. وستسعى الولايات المتحدة أيضاً إلى إشراك الصين في تحديد الأسلحة النووية والحد من المخاطر. وآمل أن تتضمن الصين إلى ذلك الجهد، وأطلب من الوفود الأخرى هنا أن تواصل تشجيع الصين على القيام بذلك.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنقل الآن للحديث عن العمل الفوري لهذا المؤتمر. وكما ذكرت في الأسبوع الماضي، تؤيد الولايات المتحدة برنامج العمل وحزمة المقترحات المرتبطة به. وإنني أقدر التوضيحات التي قدمتموها في النسخة المنقحة، المعروضة علينا للنظر فيها اليوم، وآمل أن نتمكن من اعتماد الحزمة بسرعة. ليس لدينا أي وقت نضيعه لبدء العمل الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير الاتحاد الروسي غنادي غاتيلوف.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، الزملاء الموقرون، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وسبب قيامي بذلك بالغ الأهمية ويتصل مباشرة بمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي عُهد إلينا بمهمة تناولها معاً هنا في جنيف. وأعني تحديداً الاتفاق الذي تُوصل إليه مؤخراً بين روسيا والولايات المتحدة لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لعام 2010 لمدة خمس سنوات أخرى، والانتهاء، في 3 شباط/فبراير، من جميع الإجراءات الوطنية اللازمة لتنفيذها.

ولولا هذا الاتفاق لُفنت آخر معاهدة روسية - أمريكية متبقية للحد من الأسلحة النووية غداً، 5 شباط/فبراير. ولا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيراً كبيراً ليدرك العواقب المدمرة التي قد تترتب على سيناريو كهذا. ومما يبعث على التفاؤل بوجه خاص أنه عندما تعلق الأمر بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، ساد نهج متوازن يقوم على أساس تفهم القيادة في دولتين حائزتين للأسلحة النووية بأنهما يتحملان مسؤولية خاصة عن الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وصون السلام وتعزيز الأمن الدولي.

ثم إن مسألة تمديد معاهدة ستارت الجديدة كانت على قائمة الأولويات التي حددتها روسيا في مجال تحديد الأسلحة النووية منذ 5 شباط/فبراير 2018، عندما بلغ الطرفان في المعاهدة الحدود الكمية المحددة في إطارها. وحتى في ذلك الوقت، كان الاتحاد الروسي يدرك ضرورة تمديد العمل بهذه المعاهدة الثنائية. فهي تنص في نهاية الأمر على تفعيل آليات مخصصة لمعالجة الشواغل المشتركة والتحقق من مدى امتثال الالتزامات. والأهم من ذلك، أن معاهدة ستارت الجديدة تنص على تحقيق تكافؤ معقول في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية دون المساس بالأمن العسكري لأي من البلدين.

وقد تعزز هذا الموقف من خلال مبادرات هادفة على أعلى مستوى سياسي. وألاحظ على وجه الخصوص أننا ظلنا، لمدة ثلاث سنوات، عمليين ولكننا متقائلون أيضاً. وإلى جانب المناقشات بشأن التمديد مع شركائنا الأمريكيين، كانت الأعمال التحضيرية المضنية جارية في موسكو لوضع الترتيبات الإجرائية الوطنية حتى يتسنى استكمال عملية التصديق على تمديد المعاهدة في أسرع وقت ممكن في حالة اتخاذ قرار بالتمديد في نهاية المطاف. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجهد لم يذهب سدى. ونتيجة لهذه التدابير، تمكنا من الانتقال من مرحلة النظر في مسألة التمديد داخل المجلسين في الجمعية الاتحادية إلى التوقيع على قرار التمديد من قبل الرئيس في غضون فترة قصيرة للغاية - تُعدّ بالأيام.

ونرحب بقرار الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الانضمام إلى المبادرة الروسية لتمديد المعاهدة لمدة خمس سنوات دون أي شروط. وبالنسبة لنا، فإن سلسلة الخطوات التي اتخذها الرئيس بايدن، الذي أوفى بوعوده الانتخابية باتخاذ إجراءات فعلية، تبشر بالخير. وأود أن أؤكد أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة له عدة آثار مختلفة.

وقبل كل شيء، وضعت روسيا والولايات المتحدة، باتخاذهما هذه الخطوة، حداً لمزيد تضعضع نظام معاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، الذي يثير قلقاً دولياً متزايداً.

وعلاوة على ذلك، فإن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات أخرى سيوفر المستوى اللازم من الثقة والقدرة على التنبؤ والشفافية لإقامة حوار ثنائي بناء ومسؤول ومتساو بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة، ولا سيما المسائل المتصلة بالحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. ونأمل أن ترحب الإدارة الجديدة للولايات المتحدة بالمبادرات الروسية الأخرى في هذا الصدد.

وأخيراً، إن التمديد لفترة خمس سنوات يمنحنا الوقت الكافي للعمل بعناية ودقة مع زملائنا الأمريكيين لتشكيل "نظام أمني" جديد، يراعي المصالح الدفاعية للبلدين كليهما ويحقق التوازن بينها. وقد توفر نتائج هذه الجهود الأساس لمعاهدة جديدة أو مجموعة من المعاهدات الجديدة لتعزيز الأمن الدولي.

وباختصار، أود أن أشير إلى أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة خطوة بالغة الأهمية نحو إرساء نظام جديد لتحديد الأسلحة النووية، وإن كان حتى الآن أول نظام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي على بيانه. الزملاء الموقرون، أعتقد أننا استمعنا إلى بيانين هامين وأن بعضكم قد يود الرد عليهما. وحرصاً على الوقت، أود أن أقترح على المندوبين أن يعلقوا على البيانين بالاقتران مع ما سيقدمون من ملاحظات على حزمة المقترحات أو على أي مسائل أخرى، بحيث يأخذ كل مندوب الكلمة مرة واحدة.

وسأعرض الآن حزمة المقترحات المنقحة الواردة في الوثيقة CD/WP.632، التي عممتها الأمانة على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة 29 كانون الثاني/يناير 2021. وفي هذه النسخة المنقحة، سعى الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2021 إلى إيجاد توازن دقيق بين مختلف التعليقات الواردة. وفيما يتعلق ببعض العناصر، مثل الفقرتين 1 أو 3 من المنطوق، سترون أننا نعود إلى صياغة الحزمة التي اقترحها الرؤساء الستة لدورة عام 2020، التي عُممت في ظل الرئاسة الجزائرية في العام الماضي. أما بقية التعديلات فهي مستوحاة من مختلف المقترحات التي قدمتها الوفود.

وأود أن أشكر الوفود التي أعربت عن آرائها بشأن الحزمة خلال المناقشة التي جرت في الجلسة العامة الأسبوع الماضي، وفي إطار المشاورات الثنائية، وكتابه. وقبل أن أعطي الكلمة للاستماع إلى التعليقات على هذه النسخة المنقحة، أود أن أطلب إليكم أن تراعوا ما نسعى لتحقيقه هنا. فنحن لسنا بصدد صياغة معاهدة بعد؛ وإنما نسعى لتمكين مؤتمر نزع السلاح من بدء عمله؛ ونحاول فتح باب غرفة الاجتماعات، إذا جاز التعبير. نحن هنا للاضطلاع بعملنا كدبلوماسيين، والتحدث مع بعضنا البعض، وإجراء حوار، ومناقشة المسائل التقنية والمسائل الجوهرية، ومحاولة المضي قدماً؛ وأعتقد أنه حان الوقت لنفعل ذلك. وسأفتح الآن باب المناقشة.

والمتمكّل الأول الذي تتضمنه قائمتي هي سفيرة كازاخستان.

السيدة آيتزانوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أؤكد مجدداً ضرورة أن تُستهل أعمال المؤتمر في السنة الجديدة بروح إيجابية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي أن تتمتع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الدول التي طلبت الحصول على صفة المراقب في المؤتمر، بالحق في المشاركة في أعماله ومتابعة مداولاته، وأنه ينبغي احترام هذا الحق.

نحن نعلم أن المسائل السياسية المعقدة مرتبطة بالمناقشة الجارية حالياً بشأن طلبات بعض الدول منحها مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نعتقد أننا نحتاج، بالنظر إلى المهمة المنوطة بالمؤتمر والمتمثلة في بحث المسائل الهامة المتصلة بنزع السلاح المتعدد الأطراف، إلى أن نركز على ولايتنا ونعمل دون كلل في إطارها، ونُبدي في الوقت نفسه انفتاحاً على أولئك الذين يرغبون في متابعة أعمال المنتدى. وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم لإجراء اتصالات ثنائية مع الوفود المعنية، وآمل أن تأخذ تلك الوفود في الاعتبار آراء الأغلبية الساحقة.

ثانياً، أود أن أكرر تأكيد موقفنا بشأن بدء العمل الموضوعي للمؤتمر. ومنذ بداية العام، شهدنا حدثين مهمين في مجال نزع السلاح: بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتمديد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لمدة خمس سنوات. وترحب كازاخستان بالحدث الأول باعتباره خطوة نحو نزع السلاح النووي، وبالحدث الثاني بوصفه تدبيراً هاماً يكفل القدرة على التنبؤ ويمكن من الحفاظ على الآلية الثنائية للاستقرار الاستراتيجي. ويتمثل حدث هام آخر في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المقرر عقده في آب/أغسطس 2021.

وفي هذه الظروف، لا يملك المؤتمر أن يقف مكتوف الأيدي. ونحن نعلم أن الحزمة المقترحة بشأن برنامج العمل التي قدمها واستكملها رؤساء الدورة الحالية للمؤتمر تستند إلى العمل الهام الذي قام به رؤساء دورة عام 2020، وعلى وجه التحديد الحزمة التي عُمت في ظل الرئاسة الجزائرية. وعلى الرغم من أن برنامج العمل المعروض لا يقدم حلاً مثالياً بالنسبة للعديد من الوفود، يمكن اعتماده أساساً للتوصل إلى صيغة توفيقية. ونعتقد أن الدول الأعضاء ستتمكن، بعد دراسة متأنية، من اعتماد هذه الوثيقة وبدء العمل الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كازاخستان. المتكلم التالي هو سفير إسبانيا.

السيد سانشيز دي ليرين (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة، وأن أدعو في الوقت نفسه الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات فعالة لتخفيض ترساناتها امتثالاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. ونطلب أيضاً الالتزام بالشفافية في تنفيذ كل من التدابير المتوخاة في معاهدة ستارت الجديدة وفي إطار عملية نزع السلاح بشكل عام، من أجل تعزيز قدرات التحقق. فمن دون التحقق الفعال، لا يمكن قياس أي تقدم. وهذا الإعلان ليس سوى خطوة في الاتجاه الصحيح، يجب أن يقترن باتفاقات وتدابير أخرى ترمي إلى بلوغ هدفنا الوحيد، وهو نزع السلاح النووي الكامل.

السيد الرئيس، يسعدني أن ألتقي اقتراحكم بشأن برنامج عمل لمؤتمرنا وأشكر جميع الرئاسة الست للدورة الحالية للمؤتمر على الحوارات والمشاورات التي أجرتها لتمكيننا من بلوغ هذه النقطة. ومما لا شك فيه أن برنامج العمل المقترح مستوحى، إذا جاز التعبير، من ذلك البرنامج الذي لم نتوصل إلى اعتماده قبل عام، أعقد بفارق ضئيل جداً. وحتى في ذلك الحين، بدا لي أنه اقتراح ممتاز لاستئناف الحوار الموضوعي في إطار يتسم بالمرونة، مما يسمح لنا بتهيئة جو من الثقة والتعاون يعدّ ضرورياً لإنجاز ولايتنا.

وبطبيعة الحال، فإن المقترح ليس مثالياً ولا يمكن أن يستجيب لمطالب الجميع وأولوياتهم، ولكنه يوفر حيزاً مناسباً للمشاورات حتى نتمكن، بالعمل معاً، مع بعض المساهمات والقليل من الأخذ والعطاء من جميع الأطراف، من إيجاد قاسم مشترك. تلك هي الأسس التي يقوم عليها اتخاذ القرار بتوافق الآراء: الاستماع إلى الآخرين، وتهيئة الظروف للتفاهم، وبذل جهد للتوصل إلى اتفاق. ولا يتعلق الأمر بممارسة حق النقض أو وضع خطوط حمراء يستحيل امتثالها. وما أتوقعه من جميع زملائي ومن جميع الوفود هو جهد واضح للتوصل إلى اتفاق، وليس تكتيكات مستخفة الغرض منها عرقلة كل الجهود.

السيد الرئيس، ليس لدى إسبانيا سوى طلب واحد: أن تكون الحزمة التي نوافق عليها برنامج عمل، وليس بديلاً، أو خطة بديلة، أو جدولاً زمنياً مقنعاً. يجب أن تكون الحزمة بمثابة برنامج عمل، مع ما ينطوي عليه توافق الآراء من مواطن ضعف وتسويات، ولكنه يبقى دائماً برنامج عمل يكسر الجمود في نهاية المطاف. ولم يعد يمكن لدافعي الضرائب في بلداننا والمجتمع الدولي قبول المأزق المستعصي الذي نحن فيه لأسباب إجرائية أو مسائل لغوية ثانوية.

وعلينا الآن أن نبعث برسالة إيجابية، رسالة أمل، وأن نخرج من المأزق بتصميم على العمل من أجل استعادة الولاية التفاوضية للمؤتمر. ولن نتمكن من بدء التفاوض الآن، ولكن بفضل مقترحكم، سنخلق حيزاً لاستعادة الثقة والحوار بحيث نتمكن من العودة إلى طاولة المفاوضات قريباً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إسبانيا وأعطي الكلمة الآن لسفير اليابان.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أرحب بالإعلان المشجع جداً الذي أدلى به الممثلان الموقران للولايات المتحدة والاتحاد الروسي في بداية هذه الدورة.

وقد أصدرت اليابان البيان التالي الذي أدلى به وزير خارجيتها، السيد موتيجي توشيميتسو، والذي يوضح موقفنا من هذه المسألة.

تمثل معاهدة ستارت الجديدة، التي تنظم، في جملة أمور، تخفيض الرؤوس الحربية النووية ووسائل إيصالها، تقدماً هاماً في مجال نزع السلاح النووي من جانب الولايات المتحدة وروسيا. وترحب اليابان بتمديد المعاهدة لمدة خمس سنوات. وتعرب اليابان عن أملها القوي في أن يؤدي هذا التقدم إلى وضع إطار أوسع لتحديد الأسلحة، لا يشمل الولايات المتحدة وروسيا فحسب، بل يشمل بلداناً أخرى أيضاً، ويغطي مجموعة واسعة من منظومات الأسلحة. وتعتقد اليابان أن هذا التمديد سيسهم أيضاً في نجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في دورته العاشرة، المقرر عقده في آب/أغسطس من هذا العام.

واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي تعرض للقصف بالقنابل الذرية خلال الحرب العالمية الثانية، تتحمل المسؤولية عن أخذ زمام المبادرة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولن تدخر اليابان، بالتنسيق مع الإدارة الجديدة للولايات المتحدة، أي جهود للتقدم بثبات نحو تحقيق ذلك الهدف.

أنهي الاقتباس من البيان الذي أدلى به وزير خارجيتها، السيد موتيجي توشيميتسو.

أما بالنسبة للحزمة المنقحة المتصلة ببرنامج عمل، فإنني أقدر تقديراً عالياً الجهود التي بذلها رئيسنا لوضع طريقة جديدة للنهوض بعملنا الموضوعي في هذه الهيئة الموقرة. واليابان على استعداد لإبداء المرونة اللازمة ولدعم أي مبادرات من شأنها أن تيسر العمل الموضوعي وتمهد الطريق لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمين كيما يتسنى للمؤتمر أن يعتمد أساساً لعمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن، كما شدد الرئيس على ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا.

السيد سبيندler (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستكم، اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وترحب هنغاريا بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. إن المعاهدة عنصر أساسي للأمن الأوروبي والعالمي. وقد يعطي تمديدتها زخماً إيجابياً للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة أيضاً. وتأمل هنغاريا أن يوفر الاتفاق الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي أساساً متيناً لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالحزمة التي اقترحتها الرؤساء الستة لدورة هذا العام، يسرنا أن نعلن دعمنا للمقترح ونبتنا التحلي بالمرونة اللازمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هنغاريا وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيد الرئيس. درس وفدنا المسودة المنقحة التي وزعتها أمانة المؤتمر على الدول الأعضاء الجمعية الفاتنة. النص المنقح أخذ بعدد من التعديلات التي تقدمنا بها خطياً على المسودة الأولى، لكن المشاغل الأساسية التي عبر عنها وفدنا لا تزال قائمة في المسودة المنقحة. وفي هذا السياق يريد وفدي أن يقدم الملاحظات التالية على المسودة المنقحة:

أولاً، فيما يتعلق بالجانب الإجرائي، لا يعتقد وفدي أن الإصرار على خيار حزمة الوثائق هو الخيار الأمثل. نقاشات دورة العام الماضي أكدت أن الإصرار على عدم التجاوب مع مقترحات جوهرية تتعلق بولاية المؤتمر وبالمقاربة المتساوية لولايات الهيئات الفرعية حال دون التوافق. وبناء على ذلك نحن نعتقد بأن النقاش يجب أن يتركز خلال المرحلة الحالية على إحراز توافق على عناصر برنامج عمل للدورة واعتماد مقرر بهذا الشأن. وفدي يعتقد بأن ربط اعتماد برنامج العمل بالمسائل الإجرائية كشرط لاعتماد برنامج العمل مقارنة غير مقبولة. ومن البديهي القول إن تنشيط وتفعيل عمل المؤتمر يستوجب بداية التوافق على برنامج عمله، وهنا يكمن جوهر القضية. وكما قلنا في السابق فإن القضايا الإجرائية ليست هي العائق أمام تمكين المؤتمر من المضي قدماً، وقد سبق للمؤتمر أن تمكّن من إنجاز التفاوض على صكوك مهمة في السابق في ظل القواعد الإجرائية الحالية عندما توفرت الإرادة السياسية.

ثانياً، لدينا مشاغل إزاء محاولات إبعاد المؤتمر عن ولايته باعتباره المنبر التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على قضايا نزع السلاح وتحويل ولايته إلى ولاية تداولية. نحن لا نرى حاجة لذلك لمجرد إعطاء الانطباع بأن المؤتمر يقوم بعمله خاصة مع وجود هيئات تداولية مثل اللجنة الأولى للجمعية العامة. ومن هنا نحن تقدمنا بتعديلات على عنوان مشروع المقرر وعلى الفقرة الثالثة من المنطوق. فنحن نرى تناقضاً بين عنوان الوثيقة التي تتضمن إنشاء الهيئات الفرعية وبين مضمونها. وإذا أُريدَ الحفاظ على العنوان الحالي لمسودة المقرر فإن الولاية الممنوحة للهيئات الفرعية يجب أن تكون التفاوض على صكوك قانونية. وفيما يتعلق بالعنوان نحن نجدد اقتراحنا بأن تقتصر الإشارة فيه على إنشاء الهيئات الفرعية دون ذكر لبرنامج العمل، وعليه نقترح صياغة عنوان المقرر بحيث يصبح:

"Draft decision for a programme of work of the Conference on Disarmament for 2021 on the establishment of subsidiary bodies"

ثالثاً، نقترح فقرة إضافية تأخذ الرقم اثنين بين الفقرات التمهيدية لمشروع المقرر، وهي مأخوذة من مقرر إنشاء الهيئات الفرعية للعام 2018 الوارد في الوثيقة CD/2119، وهي:

(تكلم بالإنكليزية)

"Noting that it provides its Member States with a platform to engage in negotiations, on the basis of the rule of consensus,".

رابعاً، بالنسبة للفقرة الثالثة من المنطوق، نعتبر أن الصياغة الجديدة غير مقبولة لأنها أضعفت أكثر ولاية الهيئات الفرعية التي وردت في النص السابق، الذي كنا نرى لغته ضعيفة أصلاً. وهنا نجدد اقتراحنا في الفقرة الثالثة من المنطوق بالاستعاضة عن عبارة "effective measures" وعبارة "This may include discussion of legally binding instruments" باللغة المستخدمة في مقرر إنشاء الهيئات الفرعية للعام 2018 وهو كان آخر وثيقة اعتمدها المؤتمر بالتوافق حول هذا الموضوع، بحيث تصبح الفقرة على النحو التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

3- The aim of the Subsidiary Bodies established under this Decision will be to consider and recommend effective measures the nature and scope of legal instruments for negotiations in line with the Final Document of SSOD-I. This may include discussion of legally binding instruments for negotiations. To this end, The Subsidiary Bodies may deepen technical discussions and broaden areas of agreement, including through the participation, in accordance with the rules of procedure, of relevant experts; and reach understandings on areas of commonalities as set out in paragraph 2, taking into consideration all relevant views and proposals past, present and future.

خامساً، إن قيمة المنهج الذي تحدث عنه الفقرة الثامنة من المنطوق بشأن تنظيم الدورات السنوية المستقبلية للمؤتمر لم تثبت فعاليته بعد، ولا نستطيع أن نقرر منذ الآن أنه يمكن لهذا النهج أن يساهم في تنظيم الدورات السنوية المقبلة للمؤتمر. ولذلك نقترح أن نستعيض عن هذه الفقرة بالفقرات التالية:

(تكلم بالإنكليزية)

8- This decision is taken for the 2021 session, without prejudice to any subsequent decision at the beginning of the next annual sessions of the Conference on Disarmament .

سادساً، فيما يخص مسودة المقرر الثاني التي تسمى رؤساء الهيئات الفرعية وتحدد الجدول الزمني لها، يود وفدي أن يشدد على المقاربة المتساوية لكافة الهيئات الفرعية المقترحة من ناحية المضمون ومن ناحية التوقيت. وعليه يقترح وفدي ما يلي:

أولاً: حذف الإشارة إلى برنامج العمل من العنوان بسبب التناقض الذي أشرنا إليه سابقاً، والاكتفاء بأن يكون العنوان "draft decision" بحيث يصبح عند اعتماده "decision" دون أي إضافات أخرى.

ثانياً: الالتزام فيما يتعلق بالإشارة إلى الهيئات الفرعية بنصوص البنود المدرجة على جدول الأعمال الوارد في الوثيقة CD/WP.630 والتي اعتمدها المؤتمر في بداية دورته الحالية. وبالتالي نحن نؤيد اعتماد لغة شبيهة بما ورد بهذا الشأن في الوثيقة CD/2126.

سابعاً، سوريا لا تؤيد البيان الرئاسي حول القضايا الإجرائية ولا تراه أولوية في هذه المرحلة، وتشدد على أولوية التركيز على برنامج العمل المضموني.

هذه ملاحظتنا على الوثيقة المنقحة وسيقوم وفدنا لاحقاً بتزويد أمانة المؤتمر بها خطياً.

شكراً السيد الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كندا.

السيدة نورتون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب كندا بالأبناء التي تفيد بأن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية قد مددا رسمياً الاتفاق الجديد بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لمدة خمس سنوات. وكندا، بوصفها أحد البلدان العديدة التي شجعت على تمديد المعاهدة، يسرها أن ترى الطرفين متفقين. ونأمل أن يمهد هذا التطور الإيجابي الطريق لإحراز تقدم بشأن مسائل أوسع نطاقاً تتعلق بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، لا سيما استعداداً لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المقرر عقده قريباً.

وفيما يتعلق بالحزمة، أود أن أقول، كما فعل زميلي، رئيس مؤتمر نزع السلاح، إن الوثيقة المنقحة تسعى لتحقيق توازن دقيق، ويأمل الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2021 أن هذا التوازن قد تحقق فعلاً. لذا، نتطلع إلى الاستماع إلى تعليقات جميع الوفود الأخرى وآرائها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كندا، وأعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال، التي ستتكمّل باسم الاتحاد الأوروبي.

السيدة هومولكوفا (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أتلو البيان الذي أدلى به الممثل السامي جوسيب بوريل بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لمعاهدة ستارت الجديدة ويعتبرها مساهمة حاسمة في الأمن الدولي والأوروبي. فتخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية المنشورة بموجب المعاهدة، الذي تعززه بشكل خاص آلية التحقق القوية التابعة لها، يسهم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي من خلال التخفيض الشامل للمخزون العالمي من الأسلحة النووية المنشورة. وبزيادة القدرة على التنبؤ والثقة المتبادلة بين أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، تحد هذه المعاهدة من المنافسة الاستراتيجية وتعزز الاستقرار الاستراتيجي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة الحفاظ على العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والنهوض بها. وإذ نشير إلى الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، فإننا نؤكد أن الدولتين الحائزتين لأكثر ترسانتين نوويتين تتحملان مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. ونحن نشجع البلدين على السعي لزيادة تخفيض ترسانتهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة، ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير الحد من المخاطر الاستراتيجية والنووية، وأنشطة التحقق، مما يمهّد الطريق لاتفاقات أقوى لتحديد الأسلحة والإبلاغ عنها في المستقبل. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بما أبدته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من إرادة لتعزيز الشفافية بشأن مذهبها والأسلحة النووية التي تمتلكها، ويدعو الدول الأخرى إلى أن تتسج على منوالها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الاتحاد الأوروبي وأعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه الشديد للبيانين اللذين أدلى بهما للتو سفيراً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الموقران. وترحب المملكة المتحدة ترحيباً حاراً بقرار تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وهو قرار كنا قد أيدناها منذ أمد بعيد. ونحن نقدر المعاهدة لمساهمتها في الأمن الدولي، والاستقرار الاستراتيجي، والشفافية، وبناء الثقة. ويسرنا أن نرى المعاهدة مستمرة، هي وآلية التحقق القوية التابعة لها.

واستناداً إلى روح التعاون التي عززها تمديد معاهدة ستارت الجديدة، نؤيد أيضاً الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها الولايات المتحدة للانخراط في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الجديدة المتعلقة بتحديد الأسلحة. ومنذ الاتفاق على معاهدة ستارت الجديدة في عام 2011، تغير سياق الأمن العالمي، بما في ذلك بتطوير أسلحة استراتيجية وغير استراتيجية جديدة تدخل ضمن منظومات لا يشملها أي اتفاق لتحديد الأسلحة. وكما قالت منظمة حلف شمال الأطلسي، يرى الحلفاء أن تمديد المعاهدة هو بداية وليس نهاية جهد للتصدي للتهديدات النووية والتحديات الجديدة والناشئة أمام الاستقرار الاستراتيجي. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا الآخرين لمعالجة هذه المسألة.

السيد الرئيس، أغتنم فرصة أخذ الكلمة وأستجيب لدعوتكم التعليق على الحزمة المنقحة المتعلقة ببرنامج عمل لدورتنا لعام 2021. واسمحوا لي مرة أخرى أن أشكركم وأشكر الرؤساء الآخرين لدورة المؤتمر لعام 2021 على جهودكم الدؤوبة لإيجاد طريقة لتنظيم أعمالنا وتوجيهها. ويعلن وفد بلدي عن تأييدنا القوي لجهودكم، وبينما يسلم بأن الحزمة ليست مثالية بالنسبة لأي جهة، فإنه يعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك أي عوائق تحول دون اعتماد مقترحكم الوارد في الوثيقة CD/WP.632 كوسيلة لاستئناف عملنا الموضوعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة وأعطي الآن الكلمة لممثل تركيا.

السيد إيشيلاك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نرحب بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات، ونعلن تأييدنا لهذا القرار. فالمعاهدة، التي تحد من القدرات النووية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، تتسم بأهمية عالمية بوصفها الاتفاق الأخير الذي يكفل الاستقرار الاستراتيجي بين البلدين. ونأمل أن تسهم هذه الخطوة الهامة في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام تحديد الأسلحة وأن يكون لها أثر إيجابي على العملية صوب إنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم وأشكر الرؤساء الآخرين لدورة عام 2021 على مشروع الحزمة المنقحة. وقد يمهّد إنشاء الهيئات الفرعية الطريق في نهاية المطاف لبدء مفاوضات موضوعية في المؤتمر. ونعتقد أنه ينبغي ألا نتخلى عن محاولات استئناف المفاوضات. وكما أعلننا مسبقاً، تؤيد تركيا مشروع الحزمة.

وبعد قولنا هذا، نود أن نؤكد أن مهمة الميسر ستتمثل في عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة مع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته. بعبارة أخرى، ستقتصر مهمة المنسق على تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته. وهناك مسائل أخرى، مثل توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، لن تندرج ضمن مهام المنسق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا وأعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة بورتا (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، يرحب وفدي بالاتفاق الذي توصلت إليه بالأمس حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات. ولا شك أن تمديد المعاهدة إنجاز كبير في العلاقات الثنائية بين البلدين في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولكن، قبل كل شيء، أعطى الاتفاق نفساً جديداً تمس الحاجة إليه في هيكل الأمن الدولي عموماً، وفي هذا المؤتمر بصفة خاصة، للنجاة من النكسات المتعددة التي شهدتها السنوات الأخيرة. وتمديد معاهدة ستارت الجديدة هو تطور يجدد آمالنا في إحياء العمل الموضوعي لهذا المؤتمر، لأنه يشكل مصدر إلهام لجميع الأعضاء في وقت يحتاج المؤتمر إلى المرونة والإرادة السياسية أكثر من أي وقت مضى. وأخيراً وليس آخراً، يأمل وفدي أن مساهمة هذا التمديد في إضفاء المزيد من الاستقرار والشفافية والقدرة على التنبؤ على هيكل الأمن العالمي سوف تدعم عمل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال مؤتمر استعراض المعاهدة، وستعزز الثقة اللازمة لتحقيق نتائج ناجحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين وأعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة معيان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن نرحب بالإعلان عن تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى عام 2026. ونسلم بأن الحوار المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي سمح للجانبين بالتوصل إلى اتفاق بشأن تمديد هذه المعاهدة الهامة لتحديد الأسلحة، وأن الاتفاق سيساعد على تحقيق هدف مشترك، هو تعزيز الأمن والاستقرار العالميين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إسرائيل وأعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وأدت المعاهدة، منذ دخولها حيز النفاذ في عام 2011، دوراً حاسماً في تخفيض الترسانتين النوويتين لكلا البلدين والحد منهما. ويتوقع أن يعزز قرار التمديد لمدة خمس سنوات أخرى الاستقرار الاستراتيجي والثقة. ويتسق التمديد مع التزامات

البلدين بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي التي تشكل حجر الزاوية. وهو دليل أيضاً على الإرادة السياسية والتعاون اللازمين لنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المقرر عقده هذا العام. وتشجع أستراليا الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص على اتخاذ المزيد من الخطوات العملية من هذا النوع لتعزيز السلام والاستقرار بما يمكن من بلوغ الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، أنقل الآن إلى الحديث عن مشروع حزمة المقترحات، لأقول إن وفدي يود أن يشكركم مرة أخرى على عملكم وكذلك عمل جميع الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام 2021 بشأن مشروع الحزمة. ونعتقد أن الحزمة تمثل سبيلاً جيداً للمضي قدماً في أعمال مؤتمر نزع السلاح هذا العام، ويسرنا أن ندعمها. ونأمل أن تبدي جميع الوفود المرونة اللازمة ورغبة حقيقية في التوصل إلى صيغة توفيقية لدى نظرها في الحزمة حتى نتمكن من التحرك بسرعة لاعتمادها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد نيكولاي شيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يرحب وفد بيلاروس بدخول الاتفاق بشأن تمديد المعاهدة المتعلقة بالتدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها حيز النفاذ. ونحن نعتبر هذه المعاهدة الدولية حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي ونأمل أن يمثل تمديدتها نقطة تحول، تضع حداً لتضعض آليات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

ونود أن نعرب عن امتناننا ودعمنا للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على قرارهما المسؤول، الذي يهدف إلى دعم الاستقرار والأمن العالميين.

ونعتقد أن المؤتمر يمكن أن يتخذ قرار التمديد مثلاً لتجاوز الخلافات من أجل تحقيق هدف مشترك أسمى، وأنه سيكون قادراً على تناول مسألة اعتماد برنامج عمل بطريقة مماثلة.

وفي هذا الصدد، واستجابةً للدعوة التي وجهها الرئيس إلى الوفود لتناول جميع المسائل في بيان واحد، أود أيضاً أن أعرب عن تأييدي لجهود الرئيس الرامية إلى إيجاد حل توافقي بشأن برنامج العمل. وبيلاروس، بوصفها عضواً في المكتب الموسع للرؤساء الستة لدورة عام 2020، إلى جانب الرئيس الأخير لدورة عام 2019 والرئيس الأول لدورة عام 2021، تؤيد حزمة الوثائق المقترحة، التي تستند إلى الجهود التي بذلها رؤساء العام الماضي، وتكملها الجهود المشتركة التي بذلناها هذا العام، وتدعو المؤتمر إلى إيجاد تفاهم مشترك بشأن هذه الحزمة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس، وأعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالاتفاق الذي تُوصّل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. واستناداً إلى البيان الذي أدلى به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، تولي النمسا أيضاً أهمية قصوى للمعاهدة الجديدة وتعتبرها مساهمة حاسمة في الأمن الدولي والأوروبي. وتسهم آلية التحقق القوية المنشأة في إطار المعاهدة في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد أيضاً على ضرورة المضي قدماً في العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ونود في هذا السياق أن نذكر بالتزامات الواقعة على عاتق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والناشئة عن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. كما نرحب بإجراء مفاوضات سريعة بشأن اتفاق أوسع نطاقاً لمتابعة تنفيذ المعاهدة الجديدة، ونرحب بأي ملاحظات يقدمها ممثل الولايات المتحدة وممثل الاتحاد الروسي في هذا الصدد.

والآن، أنقل إلى الحديث عن الحزمة: أولاً وقبل كل شيء، أود أن أرحب بالنهج الذي أخذتم به لاقتراح النص المنقح الذي يتضمن، حسب قراءتنا، تحسينات معينة. وبصراحة، ربما كنا نريد أن نرى صيغة أقوى، في الفقرة 3 الجديدة من مشروع المقرر، بشأن العمل من أجل وضع صكوك ملزمة قانوناً. ولكن، كما قلتم عن حق، نحن لسنا هنا للتفاوض على معاهدة، ومن الواضح أن لا أحد يعتبر مشروع الحزمة هذه إبداعاً شعرياً، ولكنه شيء ينبغي أن يساعد مؤتمر نزع السلاح على العودة إلى العمل في أقرب وقت ممكن. لذا، أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لمقترحكم الجديد وأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع السفراء الذين تطوعوا لقيادة أعمال الهيئة الفرعية، وكذلك الميسر. وأعتقد أننا ندين لهم أيضاً بامتناننا على ما أبدوا من استعداد للاضطلاع بهذا العمل.

وأخيراً، أعتقد أن هذه الحزمة لا تتضمن شيئاً قد يمثل مشكلة بالنسبة لأي عضو في هذه الهيئة. لذا، حرصاً على حماية مصالح الجميع، أناشد جميع الوفود التي لا ترى في مقترح الرئيس نصاً مثالياً أن تجرب، وأن تدعم الرئاسة وجهود الرؤساء الستة لدورة هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير النمسا. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ديلغادو سانثيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة على توليكم هذا المنصب. وأود أن أشكركم على العمل الممتاز الذي تقومون به أنتم وفريقكم. ونحن نقدر أنه على الرغم من الظروف الصعبة التي يفرضها علينا مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد جعلتم من الممكن تجديد عملنا في مؤتمر نزع السلاح، ونحن ممتنون لكم على ذلك، حيث أصبح لدينا الآن مشروع برنامج عمل مطروح على الطاولة، نرحب به.

ونشكركم أيضاً على المشاورات الثنائية المكثفة التي تعقدونها مع جميع الوفود، والتي نقدر أنها جهد جاد من جانبكم لتحقيق نتيجة ملموسة من العمل الذي تضطلعون به. وترى كوبا أنه من الضروري أن نتوصل إلى وضع برنامج عمل واسع وشامل يعالج المسائل الموضوعية الرئيسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ومن الحيوي أن ننجز ولايتنا، وهي التفاوض على صكوك قانونية ملزمة، وأن نتجنب تسييس مؤتمر نزع السلاح أو تحويله إلى هيئة للتداول في شؤون نزع السلاح، لأن هذا الدور هو من اختصاص هيئات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد أن الولاية الأساسية لمؤتمر نزع السلاح، وفقاً لوثائقه التأسيسية، هي التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً. أما وقد قلت ذلك، فإننا نود أن نشير مباشرة إلى برنامج العمل لسوق ثلاث ملاحظات أولية بشأنه، نود أن نطلعكم عليها أنتم السيد الرئيس والوفود الأخرى. أولاً وقبل كل شيء، ألاحظ مع الشكر أن النسخة الجديدة أقرب إلى التوازن الدقيق للأفكار الذي أمكن إيجاده العام الماضي في ظل الرئاسة الجزائرية والذي يمكن أن يقرّبنا من تقاهم يمكننا من المضي قدماً في عملنا. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن الفقرة 7 من مشروع برنامج العمل هذا معيبة في رأينا، من حيث إنها تنص على أن عناصر الاتفاقات التي يمكن أن تتوصل إليها الهيئات الفرعية أو التقدم الذي يمكن أن تحرزه سيعرضها المنسقون عن طريق الرئيس، بحيث يمكن، منطقياً، أن تنعكس على النحو الواجب في تقرير مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن هناك بعض العبارات الهامة التي غابت عن النسخة الحالية، وهي تحديداً "للموافقة". وبعبارة أخرى، نعتقد أنه ينبغي لمنسقي الهيئات الفرعية أن يقدموا أي نتيجة يتوصل إليها إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح، وفقاً لقواعد المؤتمر، ولكن على أساس أن تُعرض هذه النتيجة على المؤتمر للموافقة عليها. لذا، نرى أنه لا يكفي أن تعتمد الهيئات الفرعية وثيقة ما بتوافق الآراء لكي يدرجها مؤتمر نزع السلاح في تقريره. وفي رأينا إن أي تقدم تحرزه هيئة فرعية أو أي اتفاق تتوصل إليه يجب أن يحصل على الموافقة الرسمية داخل مؤتمر نزع السلاح.

وأعتقد أن التغيير الذي طلبه وفدنا هو تغيير بسيط. فهو يتماشى مع النظام الداخلي وسينجر عنه القول، في الفقرة 7، إن هذه التقارير أو الاتفاقات المحتملة ستقدم إلى مؤتمر نزع السلاح للموافقة عليها بغية إدراجها على النحو الواجب في تقريره.

والملاحظة الأولية الثانية التي تلقيناها من عاصمتنا هي أنه على الرغم من أن الهيئات الفرعية ليست الآلية المثالية، لأنها، كما أظهرت التجربة السابقة، أقرب إلى التداول منه إلى التفاوض بشأن مسائل موضوعية، فإننا نعتقد أنها مهمة، ولكن رهناً بتوافق الآراء الذي يجب التوصل إليه مع جميع الوفود، لتعزيز صياغة مشروع المقرر هذا من أجل تأييد الفكرة التي مفادها أن ولاية المؤتمر هي التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً. ومن الواضح أن برنامج العمل ليس ذلك النوع من الصكوك، ولكن يجب أن أقول إن عملنا يسير في ذلك الاتجاه. وفي هذا الصدد - وهذه هي الفكرة التي يود وفدي أن يشارككم إياها، السيد الرئيس، بإذنكم، بالطبع، وعلى افتراض أننا نعتد مشروع برنامج العمل هذا - سيكون سؤالي هو الآتي: ما الذي يدور في خلدنا بالنسبة للهيئات الفرعية؟ حسب تجربتنا، تمر الهيئات الفرعية عادة بمرحلة تداول تتبادل خلالها الوفود الأفكار، التي نعتبرها شيئاً مثيراً، وإن كانت ليست هذه الولاية الأساسية لمؤتمر نزع السلاح؛ ولكن في النهاية، فإن منسقي الهيئات الفرعية يعرضون ويناقشون - وهي مهمة معقدة إلى حد ما - مخرجات العمل التي ينبغي أن تقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في مرحلة لاحقة أو التي يجب إدراجها في تقرير المؤتمر.

وأسألكم هذا لأن المفاوضات المفتوحة والشفافة والشاملة ضرورية، ومن المؤسف أن الاجتماعات الافتراضية مثل اجتماعنا اليوم تجعل العملية صعبة للغاية. أي أنني أردت الاستفسار منكم، وربما من بعض السفراء الذين نعرب لهم عن امتناننا لعرضهم الاضطلاع بمهام التنسيق، ماذا ستكون الخطة بالضبط إذا اعتمد برنامج عمل. فإذا حدث ذلك، أفهم أن الهيئات الفرعية ستنتهي بها الأمر إلى بدء مفاوضات في غاية من التعقيد لا يمكن، من وجهة نظر وفدي، إجراؤها في إطار اجتماعات افتراضية، بل ستستلزم على الأقل اجتماعات مختلطة.

ويود وفدنا أن يلتمس توضيحاً بشأن تلك النقطة فضلاً عن المسائل المالية، لأننا فوجئنا في العام الماضي من أن مؤتمر نزع السلاح لم يكن لديه، في مرحلة ما، الأموال التي تمكنه من الاجتماع؛ وليس واضحاً بالنسبة لي ما إذا كان ممكناً أن تغطي موارد الميزانية برنامج عمل كهذا، في هذه السنة التي ستشهد اجتماعات افتراضية وأخرى مختلطة. أنا لست خبيراً مالياً، ولهذا السبب فوجئت في العام الماضي. بالنسبة لي، يُفترض أن تتيح الاجتماعات الافتراضية توفير المال. فعلى سبيل المثال، في الوقت الراهن، في اجتماعات مجموعة الـ 21، لا نستخدم خدمات الترجمة الشفوية، لذلك لا ندفع ثمنها، وهذا من شأنه أن يزيد من موارد الميزانية. ولكن بما أننا استنفدنا الموارد المتاحة لنا في وقت ما من العام الماضي، أود أيضاً أن أستوضح ما إذا كانت ميزانيتنا ستغطي برنامج العمل الطموح الذي نقترحه، وإن كانت ستسمح لنا، في مرحلة ما من المفاوضات، بالبداية في عقد اجتماعات مختلطة، إذا لزم الأمر، أو عقد اجتماعات حضورية، وهو السيناريو الأمثل.

والنقطة الثالثة - واعدوني على الإطالة في الحديث، السيد الرئيس - هي نقطة تقنية بحتة، وبصفتي محام أشعر أنني مضطر إلى لفت انتباهكم إليها. لقد قدمت حزمة الوثائق إلى مؤتمر نزع السلاح كوثيقة عمل. وأنا أفهم أن الحزمة عرضت بالأساس لتعكس كل التقدم الذي أحرز في ظل الرئاسة الجزائرية وبعدها، لكنني لا أعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لاعتماد وثيقة. فالوثيقة CD/WP.632 تتضمن مقررين وبياناً رئاسياً. وهي وثائق تختلف اختلافاً جوهرياً من حيث طبيعتها، ونحن نرى أن مقرر الرئيس أو البيان الرئاسي، الذي صدر من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الإجرائية، لا يحظى بنفس القدر من الأهمية التي يحظى بها المقرران. وأعتقد أن الملاحظات التي أبدتها بعض الوفود

صحيحة، ولكن من الناحية التقنية، ينبغي أن يبقى مشروعاً المقررين منفصلين عن البيان الرئاسي. فلا يمكن اعتمادهما في قرار واحد، لأنني أعتقد أن ذلك من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة.

السيد الرئيس، في الختام، واستجابة لدعوتكم، اسمحوا لنا بأن نرحب بتمديد الولايات المتحدة وروسيا معاهدة ستارت الجديدة، وهو قرار يتسم بأهمية بالغة في مجال نزع السلاح نأمل أن يعكس مسار الدوامة المدمرة التي وجدنا أنفسنا فيها في السنوات الأخيرة. وأود أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة لأضم صوتي إلى من قدموا التهاني على بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية. وأعتقد أن الاتفاقين التاريخيين اللذين تُؤَصِّلُ إليهما هذا العام يسمحان لنا بتركيز جهودنا على ما يعتقد وفدنا أنه ينبغي أن يكون أسمى ما ترنو إليه نفوسنا، وهو التقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا، وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد بيرفرت (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تلقينا ببهجة وارتياح كبيرين الأنباء عن النجاح في تمديد معاهدة ستارت الجديدة. وفي مقابل الاتجاه السلبي الذي شهده العام الماضي، يمثل الاتفاق تطوراً إيجابياً نرحب به وندعمه كثيراً. وهو يبعث بإشارة مهمة بالنسبة لعام 2021، وصفته في ملاحظاتي الافتتاحية في مؤتمر نزع السلاح قبل أسبوعين بأنها سنة فاصلة بالنسبة للأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومع هذا التمديد، تظل معاهدة ستارت الجديدة ركناً أساسياً في الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويمهد اتفاق التمديد الطريق أيضاً لتطورات أخرى، وهو أمر تمس الحاجة إليه لا سيما في ضوء الترسانات المتنامية لبعض الدول النووية. لذا، نرى أن التمديد خطوة أولى مهمة، وليس نهاية عملية، ولكن يسرنا أن نشهد عودة دينامية جديدة وإيجابية. وتزداد أهمية التمديد في ضوء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، لأنه يبين بوضوح أن النوايا الحسنة السياسية يمكن أن تعكس مسار الاتجاهات السلبية.

ويمكن أيضاً أن نبدي مثل هذه النوايا الحسنة السياسية داخل مؤتمر نزع السلاح ونحن على وشك مناقشة مشروع برنامج العمل لهذا العام، وهي عملية انتهت على مدى الـ 24 عاماً الماضية بمناقشات لا نهاية لها ولكنها عقيمة ودون تحقيق النتيجة المرجوة. فلنكسر هذه الحلقة المفرغة هذه المرة ونثبت أن التقدم ممكن في هذه الهيئة أيضاً. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن وفدي لن يقف في طريق اعتماد مشروع برنامج العمل، بالصيغة التي استكملت مؤخراً، وأنه يؤيد اعتماد المشروع تأييداً كاملاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ألمانيا وأعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فوغيلار (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات أخرى. ورغم أنها معاهدة ثنائية، فإن معاهدة ستارت الجديدة تسهم بدرجة كبيرة في الأمن الأوروبي والدولي، وفي الاستقرار الاستراتيجي أيضاً.

ولهذا السبب، ناضل وفدي مراراً في الماضي من أجل تمديد المعاهدة داخل هذا المحفل وفي غيره من المحافل. ونرحب بهذا القرار الهام ونأمل أن يكون بداية لخطوات إيجابية أخرى في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونشجع المشاورات بشأن إمكانية إجراء تخفيضات إضافية في منظومات الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة المنشورة وغير المنشورة، والاستراتيجية وغير الاستراتيجية، بغية التوصل إلى تدابير أوسع نطاقاً لمتابعة عمليات تحديد الأسلحة.

ونأمل أيضاً أن تعطي هذه الخطوة الهامة زخماً جديداً للعملية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، المعروفة باسم عملية الدول الخمس، والمناقشات الجارية بشأن الاستقرار الاستراتيجي في ذلك الإطار. وينبغي أن يساعد إحراز مزيد من التقدم في بناء الثقة والشفافية والحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير الحد من المخاطر الاستراتيجية والنووية، وأنشطة التحقق، على إرساء الأساس لاتفاقات أقوى لتحديد الأسلحة في المستقبل القريب.

وبالرجوع إلى الحزمة بالصيغة المنقحة المطروحة على الطاولة، ستكون ملاحظاتي مقتضبة للغاية. لقد أيدت هولندا المشروع الأولي ونحن نؤيد أيضاً هذا المشروع بالصيغة المنقحة.

وما فتئ وفدي يدعو منذ أمد بعيد إلى اتباع نهج عملي أكثر في المؤتمر، بالتركيز على جوهر جدول أعمالنا. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه لا نظامنا الداخلي ولا الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يحددان من نطاق تدابير نزع السلاح التي سيتفاوض عليها مؤتمر نزع السلاح على أساس جدول أعماله أو يحددان شكل تلك التدابير.

وإذا لم نبدأ العمل الذي يشكل جوهر جدول أعمالنا، لن نصل أبداً إلى نقطة يمكن فيها لمؤتمر نزع السلاح أن يتخذ قراراً مستتباً بشأن نطاق تدابير نزع السلاح المطلوبة أو شكلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، تهنيئاً الصين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على تمديد معاهدة ستارت الجديدة في الوقت المناسب. وبعد تغيير الإدارة في الولايات المتحدة، استجاب البلد لمبادرة الاتحاد الروسي وتوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن التمديد غير المشروط لاتفاقية ستارت الجديدة، واستكمل الجانبان إجراءاتهما الداخلية في الوقت المناسب. وهذا يدل على أن التجديد غير المشروط لهذه المعاهدة الثنائية الهامة في مجال نزع السلاح النووي هو الخيار الصحيح الوحيد. ويتمشى قرار التمديد مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي ويساعد على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، باعتبارهما البلدين الحائزين لأكبر الترسانات النووية، يواصلان - وفقاً لتوافق الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي منذ أمد بعيد - اتخاذ خطوات عملية لتحمل مسؤوليتهما الخاصة والأساسية عن نزع السلاح النووي، وبذل الجهود لزيادة تخفيض مخزوناتها النووية على أساس تمديد معاهدة ستارت الجديدة. وهذا يتمشى مع توقعات المجتمع الدولي بأسره وسيهيئ الظروف اللازمة للقضاء التام والكامل على الأسلحة النووية.

وتأمل الصين في أن تشارك، على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل، في حوار ثنائي مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لبناء الثقة المتبادلة بشأن مسائل الأمن الاستراتيجي. وهي مستعدة لبدء مناقشات نشطة وتعاون وثيق في إطار الآليات المتعددة الأطراف مثل العملية التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية، المعروفة باسم عملية الدول الخمس، وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر، لأجل العمل على الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والتقدم بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

وفيما يتعلق بمشروعكم الأخير، السيد الرئيس، نعتقد أن جهودكم تعتمد على عمل المؤتمر في العامين الماضيين. وفي ظل الظروف الخاصة لهذا العام، نرى أنها تعكس محاولة جديدة لتمكين المؤتمر من الاضطلاع بأعماله بسلاسة خلال هذا العام. والوفد الصيني على استعداد للاستماع بعناية إلى آراء جميع الأطراف بشأن هذا المشروع، وسيسعى جاهداً إلى وضع ترتيب عمل يقبله الجميع في وقت مبكر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، فيما يتعلق بقرار الاتحاد الروسي والولايات المتحدة تمديد معاهدة ستارت الجديدة، يرى وفدي أن هذا التطور الجديد يعكس ببساطة الحفاظ على الوضع الراهن غير المرغوب فيه، وبالتأكيد لا يعوض عن الضرر الذي ألحقته الولايات المتحدة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو إدارة الولايات المتحدة إلى العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، فيما يتعلق ببرنامج العمل، تُعَلِّق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة على دور مؤتمر نزع السلاح وولايته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المكرسة لنزع السلاح، وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. لذا، نعتقد أن من مسؤولية أعضاء مؤتمر نزع السلاح منع أي محاولة لصرف انتباه المؤتمر عن ولايته الأساسية أو لتحويل المؤتمر إلى هيئة تداولية.

وقد أوضحت إيران خلال أولى مشاوراتنا الثنائية معكم، السيد الرئيس، أن فكرة الحزمة تعود إلى دورة عام 2020. ونحن لا نؤيد فكرة اعتماد مشروع الوثيقة المقترحة بوصفها حزمة متكاملة، لأن ذلك غير مقبول. فالنظام الداخلي ينص على أن ينظر المؤتمر في برنامج عمله، لا في حزمة وثائق، ويعتده؛ والفكرة المقترحة تمثل سابقة في مؤتمر نزع السلاح. وهذه هي السنة الثانية التي نشهد فيها هذا الانحراف عن الولاية الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح، ولا نرى أي قيمة مضافة في تكرار تلك التجربة الفاشلة، التي تستند إلى اقتراح من أحد الوفود.

ونعتقد أن التركيز يجب أن ينصب حصراً على برنامج العمل، أي برنامج عمل يمكن المؤتمر من بدء المفاوضات بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما نزع السلاح النووي. ونحن نؤمن أن ذلك ينبغي أن يكون على رأس أولويات أنشطتنا. وفي هذا الصدد، شاركناكم تعليقاتنا بشأن مضمون برنامج العمل يوم الجمعة الماضي، السيد الرئيس. وأغتنم هذه الفرصة لأشرككم وأشكر فريقكم على المشاورات. واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى المقترح والتعليقات التي أطلعناكم عليها.

تتعلق الفئة الأولى من التعليقات بالحفاظ على دور مؤتمر نزع السلاح كما هو محدد وفقاً لولايته. وتتعلق الفئة الثانية باعتماد برنامج عمل متوازن وشامل بشأن المسائل الرئيسية الأربع. ولهذا السبب اقترحنا بوجه الخصوص أن ينصب تركيز الفقرة 3 من المنطوق على التفاوض بشأن عناصر الصكوك الملزمة قانوناً ونطاقها، وألا يضعف ولاية مؤتمر نزع السلاح أو يحد منها.

أما اقتراحنا الثاني، فيتعلق بالفقرة 7 من المنطوق، وفكرة أن تقدم تقارير منسق الهيئات الفرعية إلى مؤتمر نزع السلاح عن طريق الرئيس لاعتمادها وأن تنعكس على النحو الواجب في التقارير السنوية، كما اقترحت وفود أخرى. وفيما يتعلق بالفقرتين 3 و8 من منطوق المشروع المنقح، ينبغي ألا نحكم مسبقاً على الدورات والمقررات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح، ولذلك نقترح ألا تنطبق هذه المقررات إلا على دورة عام 2021. ولدينا مقترحات أخرى تتعلق بالفقرتين 2 و3 من المنطوق، وقد أطلعناكم عليها سابقاً.

ونعتقد أنه ينبغي دائماً الحفاظ على نهج متوازن عندما نتعامل مع الهيئات الفرعية. ولهذا السبب نقترح أن تكرر بنود جدول الأعمال البنود المبينة في الوثيقة CD/WP.630 عندما نتحدث عن ولاية الهيئات الفرعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كابوستين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود الوفد الأوكراني أيضاً أن يشيد بالجهود التي بذلتوها أنتم وفريقكم، على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة. ونحن ندعمكم في طموحكم إلى مواصلة البحث عن أسس مشتركة فيما يتعلق ببرنامج العمل. ونقدر جهودكم الدؤوبة من أجل إنجاز النهج الموجه نحو تحقيق النتائج التي يعكسها مشروع المقرر المنقح الوارد في الوثيقة CD/WP.632 ونعتقد أن الطريق إلى الأمام الذي تقترحونه هو الطريق الصحيح لمعالجة الحالة الراهنة، بالاستناد إلى مداولات الرئاسة السابقة واستنتاجاتها.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن مشروع برنامج العمل الذي أعدته الرئاسة البلجيكية، والذي يسعى إلى إدراج أولويات جميع الدول الأعضاء ومراعاة مصالحها، يشكل أساساً جيداً لمداولاتنا المقبلة. ونرى أنه يقيم توازناً واقعياً ويوفر نهجاً شاملاً نحو تحقيق طموحنا المشترك - استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

وموقف أوكرانيا من عمل المؤتمر في المستقبل هو أنه ينبغي أن يولي المؤتمر اهتماماً متساوياً لقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. ثم إن تنفيذ عمليات تفاوض موازية على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة، وعلى ضمانات الأمن السلبية، من شأنه أن يلبي الاحتياجات الملحة الحالية.

ونحن نؤيد بدء هذه المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وهذا لن يساعد على بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي فحسب، بل سيوفر أيضاً نهجاً متوازناً لتطوير عملية شاملة لنزع السلاح النووي.

ونظراً إلى أن الوقت ينفد بسرعة، فإن أوكرانيا تتحلى عموماً بالمرونة بشأن هيكليّة مشروع المقرر. وفي الوقت ذاته، نرى أن هناك فائدة من أن ترد جميع المسائل ذات الصلة بعملنا في المؤتمر في وثيقة واحدة. ومع ذلك، لن نقف في طريق توافق الآراء بشأن هذه المسألة.

السيد الرئيس، لقد كنا في مكانك قبل عامين، ولذلك ندرك المهمة الصعبة التي تقع على عاتق الرئاسة في محاولة التوفيق بين الآراء الوطنية ومواقف بعض الدول التي كثيراً ما تتعارض معها. لذا، نحن على استعداد لزيادة التواصل معكم ومع الدول الأعضاء الأخرى لمعالجة المسائل المتبقية. والوفد الأوكراني مستعد لمواصلة تعاوننا البناء من أجل التوصل إلى مقرر يحظى بتوافق الآراء في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى لأرحب بالإعلان الذي صدر بشأن تمديد اتفاق ستارت الجديد.

السيد الرئيس، ترى جنوب أفريقيا أن المأزق المتواصل في مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يستمر وسيزداد مساسه بأهمية المؤتمر ومكانته، وسيضعف الثقة الدولية فيه بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. ولاستعادة الثقة، يتعين أن نجد حلولاً توفيقية تتيح للمؤتمر استئناف عمله الموضوعي واستعادة مكانته باعتباره مؤسسة سريعة الاستجابة ومسؤولة ومتعددة الأطراف قادرة على أن تساهم مساهمة فعالة في بناء توافق جديد في الآراء بشأن المسائل التي تؤثر في أمننا المشترك.

وخلال دورات مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات الثلاث الماضية، حافظت جنوب أفريقيا على موقف مبدئي ضد إنشاء الهيئات الفرعية. وكان موقفنا موجهاً نحو ضمان إنجاز مؤتمر نزع السلاح

لولايته، وهي التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً. ولذلك فإن أي محاولة لإضعاف الولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح هي مسألة تثير قلقاً بالغاً.

وتجدر الإشارة إلى أن جنوب أفريقيا أشارت في عام 2020 إلى أنها ستدعم على مضض قرار إنشاء هيئات فرعية مرة أخرى في عام 2021. ويذكر الأعضاء أننا قلنا في ذلك الوقت إننا لا نريد إضفاء الطابع المؤسسي على الهيئات الفرعية. فلن نلتقي إلا في إطار اجتماعات غير رسمية.

السيد الرئيس، مازلنا نعتبر أن استمرار عجز مؤتمر نزع السلاح عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يثير قلقاً كبيراً، وأن فكرة بدائل مثل الهيئات الفرعية التي لن تجتمع إلا في إطار غير رسمي تثير القلق أيضاً. ونحن نعلم أن الأنشطة المتكررة في الماضي لم تقرب المؤتمر من اتفاق على برنامج عمل. ولذلك تود جنوب أفريقيا أن تلتزم توضيحاً بشأن ما إذا كانت اجتماعات الهيئات الفرعية ستُعقد حصرياً في إطار غير رسمي.

وفيما يتعلق بمشروع مقرركم بشأن برنامج عمل، تود جنوب أفريقيا أن تقترح أن تكون صيغة الفقرة 3 كما يلي:

The aim of the subsidiary bodies established under this decision will be to consider and recommend effective measures in line with the Final Document of the first special session of the General Assembly devoted to disarmament, including legally binding instruments for negotiations. [سيكون هدف الهيئات الفرعية المنشأة بموجب هذا المقرر هو النظر في التدابير الفعالة التي تتماشى مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتوصية بها، بما في التفاوض على الصكوك الملزمة قانوناً].

وترى جنوب أفريقيا أن التغيير المقترح في الصياغة سيبتع منطقياً الفقرة 2، التي تنص على ما يلي:

To establish, in accordance with rule 23 of its rules of procedure, four subsidiary bodies on agenda items 1 to 4, and a fifth subsidiary body on agenda items 5, 6 and 7, with a particular focus of substantial elements of legally binding instruments, and additional measures, and options for negotiation.

[أن يُنشئ، وفقاً للفقرة 23 من نظامه الداخلي، أربع هيئات فرعية معنية ببنود جدول الأعمال من 1 إلى 4، وهيئة فرعية معنية ببنود جدول الأعمال 5 و6 و7، مع التركيز بوجه خاص على العناصر الجوهرية للصكوك الملزمة قانوناً والتدابير الإضافية، وعلى الخيارات المتاحة للتفاوض].

وفي الختام أود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن وفد جنوب أفريقيا سيبيدي المرونة اللازمة، كما كان الحال في الماضي. ونتطلع إلى العمل معكم في المستقبل ونود أن نؤكد لكم تعاون وفدنا وتأييده المتواصلين في تنفيذ ولاية المؤتمر.

لذا، نود أن نشكركم على ما تبذلونه من جهود للتقدم بعمل مؤتمر نزع السلاح، علماً أن اعتماد برنامج عمل سيساعد كثيراً في المضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا. وأعطي الكلمة الآن لسفير باكستان.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، كما نعلم، دعا العديد من الأعضاء إلى اتباع نهج عملي وطريق معقول للمضي قدماً. وكما تعلمون أيضاً، ربما شدد عدد أكبر في مؤتمر نزع السلاح على أهمية الحفاظ على الشمولية والتوازن. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات المشتركة، فإن الاستعداد الذي أعرب عنه الأعضاء لاستئناف المناقشات الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح علامة تبعث على الأمل. ولذلك، من الضروري للغاية أن نتعامل مع هذا الأمل ببراعة متوازنة لكي نتاح لنا إمكانية حقيقية لاغتنام هذه الفرصة.

السيد الرئيس، إن ذلك يبدأ بالتفكير في هذه الدعوة إلى اتباع نهج شامل ومتوازن في الوثائق بطريقة تتيح التقدم بأعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرى أن المشروع الحالي لم يأخذ بعد في الاعتبار هذا العنصر المتكامل.

ولو كانت الصياغة الإبداعية تقدم حلاً للتحديات الأكبر التي شكلت عمل مؤتمر نزع السلاح، لاختلعت الأمور عن الذي شهدناه خلال العقدين الماضيين. وما زالت محاولات التعبير عن الأولويات الذاتية لبعض الأفكار المضللة عن الصواب تعوق عمل المؤتمر.

والآن تبدو هذه الدعوات المتكررة بمثابة الحيد، مما يمنع المؤتمر من التركيز على أولوياته الأولى المتمثلة في السعي إلى نزع السلاح النووي. السيد الرئيس، لا يمكن للمؤتمر أن يظل إلى الأبد قاعة لترديد الأصواء. ولا يمكن التماهي في النظر إلى المؤتمر على أنه محفل لخدمة مصالح فئة قليلة فقط. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تبديد هذه التصورات، إذا أريد للمؤتمر أن ينجز.

السيد الرئيس، إن المعاملة غير المتوازنة للهيئة الفرعية 2 تحيد عن النهج العملي الذي تهدفون إلى اتباعه. ولذلك، من الضروري أن نتعامل مع كل بند من بنود جدول الأعمال بصورة تقوم على المعالجة نفسها والأفضلية نفسها، وسيظل ذلك أولوية عليا.

السيد الرئيس، لقد أعرب البعض عن آرائهم بشأن الفقرتين 1 و2 من منطوق مشروعكم الأولي. ونحن نؤيد التغييرات المبسطة التي أدخلتموها على الفقرتين، وهما الآن الفقرتان 2 و3 من المنطوق في الصيغة الحالية. ومع ذلك، لا نرى ضرورة لتكرار صياغة الفقرة 2 من المنطوق في الفقرة 3 الجديدة من المنطوق. فقد أدرجت جميع الخيارات على نحو شامل في الفقرة 2 من المنطوق، ونحن نؤيد حذف الجملة الجديدة المضافة في الفقرة 3 من المنطوق في الصيغة الحالية تجنباً للتكرار.

وأخيراً، أشارت الوفود التي علقت على الفقرة 7 من المنطوق مرة أخرى إلى ضرورة توضيح الوضوح؛ ونحن نكرر ما اقترحتة كوبا ووفود أخرى فيما يتعلق بإضافة عبارة "لاعتماد/لاعتمادها".

لذا، ينبغي، السيد الرئيس، أن نركز على ما يمكن فعله وما يمكن بلوغه. ومن الأهمية بمكان أيضاً معالجة الشواغل المشروعة لجميع الوفود. ونحن نرى أن اتباع نهج شامل ومتوازن يظل أمراً أساسياً. ونود، السيد الرئيس، أن نطلب منكم توضيحاً فيما يتعلق بالعملية، أو خارطة الطريق المقبلة، لأننا نعلم أن الأمور ليست واضحة دائماً بخصوص طرائق المضي قدماً. وسنكون ممتنين لكم إذا أطلعتمونا على النهج الذي ستأخذون به لتقديم مقترحكم ولدفع العمل الذي نأمل أن يبدأ في الهيئات لفرعية. وبينما نؤكد مرة أخرى أننا نفضل شكل الاجتماعات المختلطة، فإننا نرحب بأي أفكار أخرى تعرضونها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان. وأعطي الكلمة الآن لممثلة فرنسا.

السيدة ديلا روش (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): ترحب فرنسا بقرار الولايات المتحدة وروسيا تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات، وهي تؤيد بيان الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. وكانت

المتحدثة باسم الوزير المعني بالشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية أكدت، في بيانها الصادر في 27 كانون الثاني/يناير، أن معاهدة ستارت الجديدة هي ركن من أركان الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. وتمثل المعاهدة، التي تسهم في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، آخر صك ساري المفعول يحد من قدرات الولايات المتحدة وروسيا، اللتين لا تزالان تمثلان ما يقرب من 90 في المائة من مخزون الأسلحة النووية في العالم. لذلك، يمثل تمديد المعاهدة مؤشراً إيجابياً استعداداً للدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وتكرر فرنسا تأكيد التزامها بالحرص على أن يتبع تمديد معاهدة ستارت الجديدة وضع جدول أعمال طموح لتحديد الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي على نطاق العالم في أسرع وقت ممكن. ويتعين على الأوروبيين، بصفتهم أول المعنيين، أن يؤديوا دوراً نشطاً في تحديد المعايير اللازمة لتعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا.

السيد الرئيس، نشكركم شكراً نابعاً من القلب على الحزمة المنقحة والجهود المبذولة للتعبير عن الآراء التي أبدتها الدول الأعضاء في المؤتمر. وفرنسا كانت تفضل أن ترى صيغة أكثر طموحاً بشأن الهيئة الفرعية 2 تعكس الحاجة الملحة إلى التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن مشروع حزمة الوثائق هذا يحقق توازناً دقيقاً جداً بين تطلعات وأولويات مختلف أعضاء المؤتمر وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر والولاية المنوطة به، ونحن على استعداد لتقديم دعمنا الكامل للمشروع. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تفعل نفس الشيء حتى نتضمن، على حد تعبير الرئيس، من فتح باب قاعة الاجتماعات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيادة الرئيس، مرة أخرى على جهودكم الرامية إلى توفير الشروط اللازمة لاعتماد برنامج عمل لدورة المؤتمر لعام 2021 وعلى مشروع المقرر المنقح المقدم للنظر فيه.

وكما أشرت في الأسبوع الماضي في التبادل العام للآراء، نرحب بالمنحى الرئيسي لهذا المشروع ومختلف أحكامه. فهذا المشروع هو محاولة عملية لإعادتنا إلى العمل، أو بعبارة أخرى، كما قلتم هذا الصباح في ملاحظاتكم الافتتاحية، لفتح أبواب المؤتمر ونحن ندرك أن الوقت لم يحن بعد لكي نتفق على بدء المفاوضات بشأن معاهدة تتناول أحد المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا. ويتيح لنا هذا النهج التركيز على الجوهر والتحرك تدريجياً نحو بدء المفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة.

ونحن ممتنون للتعديلات المختلفة التي أدخلتم على مشروع المقرر رداً على تعليقات بعض الوفود وتيسيراً لاعتماده. ومن جانبنا، يمكننا أن نؤيد هذا المشروع بصيغته الحالية. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من أن يفرغ من النظر في مشروع المقرر هذا بسرعة ويوافق عليه. ويود وفدي أيضاً أن يشير إلى ما يلي: نحن مقتنعون بأن النهج الذي تقترحونه لا يغير بأي شكل من الأشكال طبيعة المؤتمر ولا يجعل منه هيئة تداولية. بل على العكس من ذلك، فإن الغرض منه هو التوصل إلى بدء المفاوضات عن طريق تيسير المناقشات اللازمة قبل اعتماد ولاية للغرض.

والنهج المقترح لا يتعارض مع ولاية المؤتمر لأنه يعكس في الواقع الطريقة التي عالج بها المؤتمر برنامج عمله على مدى فترة طويلة من الزمن، أي الفترة التي كانت فيها أعماله أكثر من مثمرة.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي، مثل المتكلمين الآخرين، أن أرحب بالإعلان الذي صدر في وقت سابق من صباح اليوم عن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة

خمس سنوات. هذا التمديد يمثل تطوراً إيجابياً طالبتنا به مراراً. ونحن نأمل أن يساعد على تهيئة الظروف لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية كوريا بالاتفاق المبرم بين حكومتَي الولايات المتحدة وروسيا لتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية لمدة خمس سنوات. ونرى أن تمديد المعاهدة سيسهم في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي القائم على معاهدة عدم الانتشار النووي، فضلاً عن تعزيز السلم والاستقرار الدوليين. ونأمل أن يسهم التمديد في التقدم بالمناقشات بشأن ترتيبات تحديد الأسلحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبيئة الأمنية العالمية المتغيرة. وبخصوص المقترح المتعلق بالحزمة المنقحة، نقدر جهود الرئيس والرؤساء الآخرين لدورة هذا العام، وأكد لكم أن وفدي سيتحلى بالمرونة وسيواصل تعاونه لأجل التوصل إلى توافق في الآراء وبدء مناقشاتنا بشأن المسائل الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا. لا تزال قائمتي تتضمن عدة متكلمين، وعليه لن نتمكن فيما يبدو من الاستماع إليهم جميعاً هذا الصباح؛ لذلك سيتعين علينا أن نواصل الاجتماع بعد ظهر اليوم. ومع ذلك، أود أن آخذ الطلبين المتعلقين بممارسة حق الرد قبل التأجيل. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الزملاء الموقرون، أنا مضطر إلى أن أتحدث من جديد للرد على البيان الذي أدلى به السفير يوري كليمنكو، الممثل الدائم لأوكرانيا، في إحدى الجلسات العامة الأخيرة.

كان زميلنا الأوكراني مبدعاً للغاية: فقد أدلى ببيان مفعم بالحيوية ومشحون بالعواطف، يمكن استخدامه مثلاً جيداً على فن الخطابة في أي كتاب مدرسي عن الدبلوماسية. وأنا أشير إلى مضمون البيان، الذي يمثل النوع الأسوأ من الدبلوماسية المتلاعب، القائمة على إساءة تفسير الوقائع المعلومة، وتشويه الحقائق الثابتة، والتقييمات المحرّفة، والقدح، والرسائل والإنذارات الكاذبة. ولا يخجل المدافعون عن هذا الشكل البدائي من الدبلوماسية من الأكاذيب الجذافية والاتهامات التعسفية التي لا أساس لها من الصحة.

ولا حاجة للرد نقطة بنقطة على الهجوم الذي شنّه الممثل الدائم لأوكرانيا. لقد أعطى الوفد الروسي دائماً الأولوية للحوار البناء القائم على الاحترام على المواجهات المسيئة التي تتداخل مع عمل مندبنا الموقر. ولكن هذه المرة، اضطررنا إلى طلب الكلمة للرد.

لقد قام السفير كليمنكو الموقر بمحاولة خرقاء أخرى لاتهام روسيا بالعدوان على بلده، والضخم المختلّق لشبه جزيرة القرم، واحتلال المقاطعات الجنوبية الشرقية لأوكرانيا. سمعنا هذا مرات عديدة من قبل، ولا جدوى من القول إن هذه الاتهامات كاذبة ولا تخدم سوى غرض واحد، هو تبرئة قيادة أوكرانيا، السابقة والحالية، من المسؤولية عما يحدث في البلاد منذ أوائل عام 2014.

وبينما كان يلقي بهذه الاتهامات، تجنب السفير كليمنكو بطريقة أو بأخرى القول إن عودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا تستند إلى التعبير الحر عن إرادة سكان شبه الجزيرة، الذين صوتوا بأغلبية 90 في المائة لصالح الانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا. وكان التصويت في حد ذاته رد فعل شعبياً صحيحاً ومناسب التوقيت على انحذار أوكرانيا إلى القومية المتشددة ورهاب روسيا والتطرف.

وهو لم يذكر أيضاً مئات الآلاف من اللاجئين الذين أُجبروا على مغادرة البلد والاستقرار في روسيا خلال السنوات الأولى من حكم المجلس العسكري البانديروفتسي في كييف. وغاب عن ذهنه أيضاً أن سلطات أوكرانيا أعلنت في عام 2014 أن 4,5 ملايين من سكان مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك إرهابيون، وشنت ضدهم عملية ترقى، في طبيعتها ونطاقها، إلى عملية عسكرية واسعة النطاق لتطهير المنطقة من سكانها المدنيين. ورافقت هذه العملية المسماة "عملية مكافحة الإرهاب" عمليات قتل جماعي، وعمليات إعدام، ونهب وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المستشفيات ورياض الأطفال والمدارس. وبسبب الأوامر اللاإنسانية التي أصدرتها القيادة في كييف، أصبح الآلاف من السكان المسالمين في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك ضحايا للإبادة الجماعية بعد أن أمطرتهم ملايين الطلقات من الذخيرة الفتاكة. وقد وثّق هذه الحقائق ممثلو الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومما يحسب لروسيا أن شبه جزيرة القرم لم تشهد سيناريو مماثلاً.

وللأسف، فإن تغيير القيادة في كييف لم يساهم بشيء يذكر لتغيير الأوضاع. فمقاطعات أوكرانيا التي كانت مزدهرة في السابق أصبحت محاصرة، ولا يزال سكانها يعانون بسبب استمرار أعمال الاستنزاف، بما في ذلك قصف المرافق والمستوطنات السلمية. ومنذ عام 2014، يشن الفاعلون السياسيون الذين استولوا على السلطة في كييف حرباً أهلية أطلقوها بأنفسهم، مما حرم الملايين من المواطنين الأوكرانيين من فرصة العيش حياةً طبيعية وسلمية.

كما لم يذكر أي شيء عن الدور الذي أدته روسيا في إبرام اتفاقات مينسك، التي حالت دون تصعيد الحرب بين الأشقاء في جنوب شرق أوكرانيا. كما استبعد الممثل الدائم لأوكرانيا من بيانه أنه منذ إبرام هذه الاتفاقات التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لبلده، ظلت كييف تتهرب من تنفيذها متذرعاً بأسباب مختلفة، ملقية اللوم في ذلك على روسيا، التي ليست طرفاً فيها، على نحو غير مفهوم.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الجزء المتعلق بنزع السلاح من البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوكرانيا. وبطبيعة الحال، ما كان ينبغي لنا أن نتوقع تحليلاً متوازناً ورصيناً للحالة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من ممثل للسلطات في كييف، التي لا تستطيع تقديم تقييم موضوعي لما يحدث في بلدها. ولكن يبدو أن الموضوعية أصبحت عنصراً مفقوداً في الدبلوماسية الأوكرانية منذ زمن بعيد.

إن الرسالة العامة التي تضمنها البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأوكرانيا واضحة: روسيا مسؤولة عن كل شيء، سواء أعلق الأمر بانتهاء معاهدات ثنائية محددة، أم بتقييد الاتفاقيات المتعددة الأطراف وعدم الامتثال لها، أم بتضعف نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح واتفاقات عدم الانتشار ككل. ومن غير الواضح من هي الجهة المستهدفة بهذه الادعاءات غير المثبتة، والتي ليس لها أي أساس على الإطلاق.

لقد كانت روسيا ولا تزال ملتزمة بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها وتمثل لها تماماً. وعلاوة على ذلك، لم يبذل بلداً جهوداً متواصلة لتعزيز نظم هذه المعاهدات فحسب، بل اتخذ أيضاً خطوات حقيقية للحفاظ على بعضها.

واسمحوا لي أن أذكر بأن روسيا بدأت عملية تكييف معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وحاولت تبديد المخاوف بشأن معاهدة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى، ابتداءً من أواخر التسعينيات من القرن الماضي، واقترحت، في منتصف العقد الأول من هذا القرن، أن تصبح المعاهدة متعددة الأطراف. وبعد إنهاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام 1972 في عام 2002، كانت روسيا هي التي ضغطت من أجل إجراء مفاوضات لحل المشاكل الناجمة عن ذلك. وروسيا، إلى جانب الصين، هي التي اقترحت وضع معاهدة متعددة الأطراف للإبقاء على الفضاء القريب من الأرض خالياً من الأسلحة. وقد أيدت روسيا ولا تزال تؤيد فكرة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية،

واقترحت تدابير محددة لبلوغ هذه الغاية، بما في ذلك وضع آلية للتحقق. وأود أيضاً أن أذكر بإحدى المبادرات الأخيرة التي قادتها روسيا، وهي الوقف المضاد لنشر القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى. ويمكنني أن أعدّ مبادراتنا ومقترحاتنا في مجالات مختلفة، ولكن ذلك سيستغرق قدراً كبيراً من الوقت المتاح لنا.

واسمحوا لي أن أشير إلى أنه ليس خطأ روسيا أن جهودها ومقترحاتها ومبادراتها لم تسفر بعد عن النتائج المتوقعة أو أنها لا تزال متوقفة. فالسبب في ذلك هو الموقف الذي اتخذته المنتقدون بشدة لروسيا مثل القيادة الحالية لأوكرانيا، التي عارضت في السنوات الأخيرة أي جهود ومقترحات روسية لأسباب سياسية بحتة وعلى نحو مخالف للمنطق السليم. وفي هذا الصدد، فإن الطريقة التي صوّت بها وفد أوكرانيا على مشاريع القرارات التي قدمتها روسيا إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة تغني عن الكلام.

وعلى صعيد آخر، أود أن أعلق على قرار الجمعية العامة الذي كثر التباهي به والذي ذكره زميلنا الأوكراني لأنه يدين الأنشطة العسكرية لروسيا في القرم ومياه بحر آزوف والبحر الأسود. هذه الوثيقة تنسم بطابع استنقازي وتصادمي صرف. والغرض الرئيسي منها هو التشكيك في الجهود المشروعة والمبررة التي تبذلها روسيا لضمان أمن مواطنيها وحماية السلامة الإقليمية للبلد. وتستند الأنشطة العسكرية لروسيا في هذه المنطقة إلى مبدأ الكفاية المعقولة لأغراض الدفاع ولا تشكل أي تهديد للدول المجاورة. وأود أن أشدد بصفة خاصة على أن التدابير العسكرية التي نتخذها هي رد على التصريحات العدائية من جانب السياسيين غير المسؤولين في الدول المجاورة، وتساعد الأنشطة العسكرية الأجنبية في المنطقة، وأعمال الاستنزاف التي يقوم بها جيراننا، مثل الحادث المعروف جيداً الذي انطوى على توغل السفن الحربية الأوكرانية في المياه الإقليمية الروسية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن بيانات مثل تلك التي أدلى بها الممثل الدائم لأوكرانيا تشكل تهديداً خطيراً لعمل مؤتمر نزع السلاح، حيث تزداد الأجواء توتراً كل سنة. ومن المدهش أيضاً أن سفير أوكرانيا بدأ فجأة، في نهاية بيانه، الذي تضمن دعوة إلى عدم الثقة بروسيا، يتحدث عن تعددية الأطراف، مشدداً على ضرورة أن يقوم عمل المؤتمر على أساس الثقة والحاجة إلى المرونة والجهود لإيجاد حلول توفيقية. أليس هذا سخيفاً؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعذر عن أخذ الكلمة، ولكن عليّ أن أمارس حقي في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

واسمحوا لي أن أوضح تماماً أن الولايات المتحدة تمثل لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، ومن ثم فإن التهمة التي وجهها ممثل إيران سخيفة ومسيئة بشكل واضح، وهي ببساطة ليست جدية. وإيران هي التي لا تمثل لعدد من التزاماتها النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. زملائي الأعزاء، بهذا نختم اجتماعنا هذا الصباح. أعلن

رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.